

السلطة الدولية لقاع البحارالدورة الثالثة المستأنفة

كينغستون، جامايكا

١٨-٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧

بيان الرئيس عن أعمال الجمعية خلال الدورة الثالثة المستأنفة

١ - عقد الجزء الثاني من الدورة الثالثة لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧. ونظرا لغياب رئيس الجمعية، السيد س. أموس واكو (كينيا)، بسبب ظروف خارجة عن إرادته، اتفق على أن يتولى سعادة السيد خوسيه لويس فالارتا (المكسيك)، وهو أحد النواب الأربعة لرئيس المجلس، رئاسة اجتماعات الجمعية.

٢ - وشملت المسائل التي نظرت فيها الجمعية خلال هذا الجزء من الدورة ما يلي:

(أ) البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها؛

(ب) التقرير السنوي للأمين العام، المقدم وفقا لما تقضي به الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من الاتفاقية؛

(ج) الميزانية المقترحة للسلطة لعام ١٩٩٨؛

(د) تقدير اشتراكات الأعضاء في السلطة لعام ١٩٩٨؛

(هـ) تقرير لجنة وثائق التفويض، المقدم وفقا لما تقضي به المادة ٢٤ من النظام الداخلي للجمعية.

مشروع البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

٣ - أشارت الجمعية إلى أنه كان قد أنشئ، خلال الدورة الثانية المستأنفة المعقودة في آب/أغسطس ١٩٩٦، فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في مشروع البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية
.../..

لقاع البحار وحصاناتها. وقد دعي الفريق العامل إلى الاجتماع من جديد وعقد ست جلسات برئاسة السيد زديسلاف غالشكي (بولندا). واعتمد الفريق العامل في عمله على مشروع أعدته الأمانة العامة (ISBA/3/A/WP.1/Add.1) على أساس أن تنقيح تلك الوثيقة سيجري دون مساس بالشكل المقبل للبروتوكول وعنوانه ومضمونه. وأتم الفريق العامل قراءة أولى لمشروع البروتوكول في الدورة الحالية وعمم نصا غير رسمي لمشروع منقح.

٤ - ولاحظت الجمعية أن الفريق العامل سيحتاج إلى مواصلة عمله في مرحلة مبكرة من الدورة الرابعة بغية إتمام أعماله وإعداد تقرير نهائي يقدم إلى الجمعية.

التقرير السنوي للأمين العام

٥ - قام الأمين العام بعرض تقريره السنوي، المقدم وفقا لما تقضي به الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من الاتفاقية (ISBA/3/A/4). وأوضح الأمين العام في سياق عرضه للتقرير أنه نظرا إلى أن هذا هو التقرير الأول الذي يقدم إلى الجمعية من هذه التقارير السنوية، فإنه يتضمن الإشارة إلى الأحداث الرئيسية التي جرت منذ إنشاء السلطة بوصفها منظمة مستقلة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بما في ذلك الانتخابات التي تمت لمختلف أجهزة السلطة وهيئاتها. ومن بين البنود الرئيسية التي يغطيها التقرير اتفاق العلاقة مع الأمم المتحدة، والعلاقات مع المنظمات الأخرى، والعلاقة مع البلد المضيف، والامتيازات والحصانات، وتعيين الممثلين الدائمين لدى السلطة، والأعمال الفنية للسلطة، والخطط المتعلقة بأعمالها المقبلة.

٦ - وأشار الأمين العام إلى أنه وفقا للفقرة ١٤ من الفرع الأول من مرفق الاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تم تدبير المصروفات الإدارية للسلطة لعام ١٩٩٧ من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وذكر أن المصروفات الإدارية للسلطة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ستدبر عن طريق الاشتراكات المقررة على الأعضاء في السلطة. وناشد الأمين العام الوفود أن تحت حكوماتها على الوفاء بالتزاماتها بهذا الصدد.

٧ - وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقرير الذي اتسم بالشمول وبالطابع الوصفي. وذكر عدد من الوفود، في معرض التعليق على الفرعين جيم ودال من الجزء الخامس من التقرير (العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى)، أنه في حين أن من المستصوب إقامة علاقة عمل جيدة مع المحكمة الدولية لقانون البحار، فإنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المحكمة الدولية لقانون البحار هي أيضا المحكمة المسؤولة أمامها السلطة بشأن أي نزاع يتعلق بالتعديين في قاع البحار. واقترح أن يقدم الأمين العام تقريرا يتضمن قائمة بالمنظمات التي ينبغي أن تبرم معها السلطة اتفاقات بشأن العلاقات طبقا للاتفاقية. وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن الاتفاق المقترح للمقرر. وذكر أيضا أنه على الرغم من أنه لا يوجد اتفاق رسمي بشأن المكاتب المؤقتة للسلطة، فإنه يجري دفع "إيجار" لها. وأبلغت الجمعية بأن حكومة جامايكا أنشأت لجنة وطنية لدراسة مسألة المقرر دراسة شاملة وأنه سيتم، كتدبير مؤقت، توفير حيز إضافي للأمانة العامة مجانا في الطابق الثاني للمبنى الحالي.

لجنة وثائق التفويض

٨ - اجتمعت لجنة وثائق التفويض في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٧ وانتخبت السيد إيهيث سالومون (الكامبيرون) رئيسا لها في الدورة الثالثة المستأنفة. ويرد تقرير لجنة وثائق التفويض في الوثيقتين ISBA/3/A/7 و Corr.1. وفي الجلسة العامة ٤٩، المعقودة في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض (ISBA/3/A/8).

ميزانية السلطة لعام ١٩٩٨

٩ - نظرت الجمعية في الميزانية المقترحة للسلطة لعام ١٩٩٨، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام (ISBA/3/A/5 و Add.1). ولدى استعراض الميزانية المقترحة، أخذت الجمعية في الاعتبار توصيات اللجنة المالية بصيغتها الواردة في تقريرها المؤرخ ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٧ (ISBA/3/A/6) ومقرر المجلس وتوصياته المتصلة بميزانية السلطة لعام ١٩٩٨ (ISBA/3/C/10). واعتمدت الجمعية ميزانية السلطة لعام ١٩٩٨ بمبلغ قدره ٧٠٣ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووفقا لتوصيات المجلس، قررت الجمعية أيضا إنشاء صندوق لرأس المال المتداول بمبلغ ٣٩٢ ٠٠٠ دولار، على أن يدفع ١٩٦ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٨ و ١٩٦ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٩. ويرد مقرر الجمعية المتصل بميزانية السلطة لعام ١٩٩٨ وإنشاء صندوق رأس المال المتداول، في الوثيقة ISBA/3/A/9.

تقدير اشتراكات أعضاء السلطة

١٠ - نظرت الجمعية أيضا في الجداول المقترحة للاشتراكات المقررة للأعضاء في الميزانية الإدارية للسلطة وصندوق رأس المال المتداول، واعتمدت، وفقا لتوصية المجلس، جدولا للأعباء المقررة يستند إلى الجدول المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة. ويرد مقرر الجمعية بهذا الشأن في الوثيقة ISBA/3/A/10.

طلب الحصول على مركز المراقب

١١ - نظرت الجمعية، في جلستها ٤٧، في طلب للحصول على مركز المراقب مقدم من مجلس "غرين بيس" الدولي، وهو منظمة غير حكومية. ومنحت الجمعية مركز المراقب لمجلس "غرين بيس" الدولي، مع ملاحظة أن مشاركته في مداورات أجهزة السلطة المختلفة ستكون محكومة بالمواد المنطبقة من النظام الداخلي.

المسائل الأخرى المرهونة بنظر المجلس فيها

١٢ - وفقا لجدول الأعمال الذي تم إقراره خلال الجزء الأول من الدورة الحالية (ISBA/3/A/1)، كان من المقرر أن تنظر الجمعية في البنود التالية، رهنا بالنظر المسبق فيها من جانب المجلس:

(أ) مشروع الاتفاق بين حكومة جامايكا والسلطة الدولية لقاع البحار؛

(ب) النظام المالي للسلطة الدولية لقاع البحار؛

(ج) النظام الأساسي لموظفي السلطة الدولية لقاع البحار.

ونظرا إلى أن المجلس لم يستكمل نظره في هذه البنود، فإن الجمعية لم تتوفر لها فرصة النظر فيها في الدورة الحالية.

الاجتماع التالي للجمعية

١٣ - ستعقد الدورة التالية للسلطة في كينغستون في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨. وسيتم تنظيم برنامج اجتماعات الأجهزة المختلفة للسلطة على نحو يعطي الأولوية لأعمال اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية خلال الأسبوع الأول من الدورة، مع إمكانية ترتيب اجتماعات إضافية أيضا للفريق العامل المعني بالبروتوكول المتعلق بالامتيازات والحصانات قرب نهاية الأسبوع الأول. وستحدد بعد ذلك مواعيد اجتماعات المجلس والجمعية بحيث تعقد في بداية الأسبوع الثاني. ولا ينبغي أن يمنع هذا من وصول الأعضاء في بداية الدورة لمراقبة أعمال اللجنة القانونية والتقنية.

— — — — —